تقرير

غسان عطاالله: واثق من تعاون جنبلاط لإنهاء ملف المهجرين

يطمح الوزير الشوفي غسان عطاالله إلى ان يتمكن من إنهاء ملفّ المهجرين خلال توليه الحقيبة الحالية، وان تغلق الوزارة من بعده في الحكومات المقبلة. التحديات كبيرة، أهمها كيفية إدارة العلاقة مع الزعامة الجنبلاطية

فراس الشوفي

لم تترك الحرب الأهلية اللبنانية أثراً أشدّ فجاجةً من وزارة المهجّرين. 29 عاماً من «السلم» وأكثر من مليارَي دولار من الأموال، لم تكفِ لطيّ صفحة التهجير والتهجير المضاد، ولم تكتمل العودة، ولم تعد مئات البيوت المحتلة إلى أصحابها. لثلاثة عقود، بقيت وزارة المهجّرين «تجارة» موسميّة، لا تتحرّك ملفاتها إلّا على أعتاب الانتخابات النيابية، فتشترى الذمم بالتعويضات المستحقة وغير المستحقة، حتى

> المرحلة الاولى من العمل هي إغلاق ملف البيوت المحتلة من قبل مهجّرين

الهوامش الأخرى التي تحوزها الوزارة، وتتشارك فيها مع وزارات أخرى، مثل الأشغال والطاقة، لجهة تنفيذ المشاريع الإنمائية وتعبيد الطرقات وحفر الآبار بهدف التحفيز على العودة، سُخّرت جميعها في خدمة الانتخابات. في حين تمّ إهمال وظائف الوزارة الأخرى، بتشكيل المجموعات الأهلية وتشجيع المصالحات وإقامة ورش العمل في المناطق ودعوة المهجّرين إلى التفاعل مع أبناء القرى من المقيمين. اليوم، يأتي الوزير الجديد غسان عطاالله، لتنفيذ ما أعلنته القوى السياسيّة عن نيتها إغلاق ملفّ المهجّرين إلى غير عودة. عطاالله، الآتي من الأرض، ومن خبرة العمل في الثيار الوطني الحرّ طوال 15

سازور جنبلاط وتيمور في اقرب فرصة ممكنة (هيثم الموسوي)

عاماً في جبل لبنان الجنوبي، ومن شبكة علاقات واسعة أبرزها مع الحزب التقدمي الاشتراكي، يخطط، على ما يقول لـ«الأخبار»، لـ«تقديم نموذج جديد في وزارة المهجّرين». ابن بلدة بطمة الشوفية، يطمح إلى إنهاء كل الملفّات المتراكمة في الوزارة، وختم ملفّ التعويضات، عن التهجير وحلّ أزمة البيوت التي تزال محتلّة من قبل مهجّرين، وتسوية الأبنية التي لا تزال تذكّر اللبنانيين والسيّاح بحقبة الحرب الأهلية. والأهم، بحسب الوزير الجديد، هو السعي الجدي إلى إعادة المهجّرين إلى قراهم، وصولاً إلى «الهدف، أي إلغاء وزارة المهجّرين في الحكومات المقبلة».

ومع أن طموح الوزير كبير، لكن عطاالله يدرك حجم كرة النار التي بين يديه. فالعودة قبل كلّ شيء «سياسيّة، وتتطلّب تفاهماً وهدوءاً على مستوى البلد، وليس المناكفة والصراع والتراشق الإعلامي». وثانياً اقتصادية، «كثيرون من المهجّرين لا يعودون إلى قراهم ليس بسبب ذاكرة الحرب، بل بسبب الحياة الجديدة التي أنشأوها في المناطق التي نزحوا إليها، وهذا الأمر يتطلب جهداً كبيراً لإعادة تأهيل المناطق في البنية التحتية وتأمين الحوافز للعودة والمشاريع والضمانات الاقتصادية اللازمة لإقناع المهجّرين بالانتقال من المدن والسواحل إلى القرى».

في أيامه الأولى، بدأ عطاالله بالعمل على الملفات السهلة وإكمالها، تمهيداً لمعالجة الكبيرة، «وضعت أمامي الهدف الأول وهو حلّ أزمة البيوت المحتلة». وعلى ما يقدّر فريق عمل الوزارة، فهناك حتى اليوم ما لا يقل عن مئة منزل لم تعد إلى أصحابها «بدأنا التواصل مع أصحاب الأملاك للانتهاء منها». ويؤكد الوزير أنه «سنضع رقم اتصال سريع بالوزارة وبالوزير لتسريع الأعمال والانتهاء من الملفات بالتوالي». الخطوة الثانية التي ينوي الوزير تحقيقها، الانتهاء من تأهيل المباني التي لا تزال تذكّر بالحرب. فحتى اليوم، هناك عشرات المباني على خطوط التماس القديمة، والتي لا تزال واجهاتها تحتفظ بثقوب وندوب الرصاص والقذائف، وتأهيل تلك الوجهات بمعزل عن داخلها، هو مهمّة وزارة المهجّرين.

يبقى التحدّي الأكبر أمام الوزير، هو العمل على ملفّ العودة، وما يتطلّبه الأمر من نشاط سياسي - اجتماعي - اقتصادي، تحديداً في قرى جبل لبنان الجنوبي.

وهذا الأمر، لا يمكن أن يتحقق في ظلّ استمرار الصراع والتجاذب بين التيار الوطني الحرّ والحزب التقدمي الاشتراكي، الذي ساد السنوات الماضية، وتفاقم مع وصول الرئيس ميشال عون إلى سدّة الرئاسة. «أنا لم آتِ لفتح ملفات الماضي»، يقول عطاالله. بالنسبة إلى الوزير، فإنه «واثق من قدرتي ومن تجاوب الزعامة الجنبلاطية للتعاون في هذا الملفّ لما فيه مصلحة الجميع في الجبل». على الرغم من التحريض والإشاعات التي طالت عطاالله في مرحلة الانتخابات النيابية الماضية، عندما كان مرشّحاً رئيسياً للتيار الوطني الحر في الشوف، إلّا أنه يؤكد لـ«الأخبار» نيّته العمل جنباً إلى جنب مع كل المعنيين في الشوف وعاليه لإنهاء ملف المهجرين إلى غير عودة، «هذا هو الانجاز الأهم الذي إذا حققناه نستطيع أن نقول إننا تجاوزنا مرحلة الحرب». ويكشف عطاالله عن نيته القيام بزيارة قريبة إلى عين الرمانة السابق وليد جنبلاط ولقاء النائب تيمور جنبلاط، لوضعهما في أجواء خطته للمرحلة المقبلة وسبل التعاون بين الطرفين، مؤكّداً لـ«الأخبار» إلى أن «يدي ممدودة للجميع، ووائق بأن جنبلاط يريد إنهاء هذا الملفّ بقدر ما نريد».

تقرير

رامي قنبلة «الجديد» يُسلّم نفسه

سلّم الشيخ مازن ل. نفسه إلى مفرزة تحري بيروت صباح أمس، ليعترف بأنه رمى قنبلة أمام محطة «الجديد» صباح 2 شباط الجاري، على خلفية بث برنامج قدح وجم مشهداً رأى فيه إساءة الى طائفة الموحدين الدروز ورموزها. وأفاد مازن المحققين بأن هذا المشهد استفزّه ليقرّر الانتقام بيده. وذكر في إفادته أمام المحققين أنه انتقل بسيارته من نوع كيا الى طلب من ابن خاله بهاء ز. قيادتها. ولدى وصولهما امام مبنى التلفزيون، رمى القنبلة الدفاعية من شباك السيارة. لم يكن مازن وحده، بل قدم معه قريبه بهاء زهر الدين الذي سلّم نفسه ليقرّ أثناء التحقيق معه بأنه كان يقود سيارة مازن، وأنه لم يكن يعلم ما ينوي مازن فعله، ليفاجأ به يرمي القنبلة. وقد أشار النائب العام الاستئنافي في بيروت القاضي زياد أبو حيدر بتوقيف مازن وبهاء وحجز السيارة.

(الأخبار)

تقرير

«النهضة السورية القومية»... منشقّون عن حزب سعاده؟

ما يحصل داخل الحزب السوري القومي الاجتماعي، هو نقيض مبدأ «الوحدة»، التي قام عليه الحزب. فلا مُنافس له في عدد «المعارضات» لقيادته، سواء أبقين محصورة داخل «المؤسسات» أم قرّرت الانشقاق وتأسيس تنظيم مُستقل. آخر هذه الحركات، هي «النهضة السورية القومية»، التي تتحضر لعقد مؤتمرها العام الأول

ليا القزي

أعلام الحزب السوري القومي الاجتماعي التي رُفعت أول من أمس خلال تظاهرة «الحراك الشعبي للإنقاذ»، لم تدلّ على مُشاركة قيادة الحزب في التحرّك. هؤلاء كانوا مُناصرين لـ«حركة النهضة السورية القومية»، الذين كشفوا النقاب عن أنفسهم في تشرين الثاني الماضي. قوميون في العقيدة، ولكن مُعارضون للقيادة الحزبية ويعملون خارج التنظيم. يُشكّلون جزءاً من لجنة المتابعة لـ«الحراك الشعبي للإنقاذ» مع الأحزاب والمنظمات «المدنية»، التي تخوض معركة في الشارع ضدّ السياسات الاقتصادية والمالية للدولة. لم يكن مُقرّراً أن يرفعوا علم حزبهم يوم الأحد. إلا أنّ وجود أعلام حزبية أخرى (الحزب الشيوعي، التنظيم الشعبي الناصري، حزب الطليعة)، دفعهم إلى تظهير هويتهم الحزبية. يُشاركون في هذه التحركات، خلافاً للموقف الرسمي لـ«القومي»، الذي قرّرت قيادته الثنائي بنفسها عن الحراك الشعبي. هذا واحدٌ من أوجه الخلاف بين الحزب القومي وحركة النهضة، المُنبثقة عنه.

لا يمرّ وقتٌ طويل، داخل «القومي»، قبل أن تطفو على السطح مشكلة داخلية جديدة، عنوانها الرئيسي الصراع على السلطة. فلا يوجد بين القوميين من يُخالف موقف القيادة من المسائل الاستراتيجية، بل يُريدون أن يكونوا شركاء في القرار. مع من؟ يتهمون رئيس المجلس الأعلى النائب أسعد حردان، بالاستئثار بالسلطة، وتطويع المؤسسات الحزبية لصالحه. حركة النهضة السورية القومية، ليست الاختبار الأول، في حزب غُرف بمعارضاته، الداخلية والخارجية، الكثيرة. حتى أنّ تنظيماً حمل الاسم نفسه، خرج من الرحم القومي، في العام 2008.

> الجمهور الذي تتوجه له «النهضة»، هو أعضاء الحزب القومي، والمعارضون للقيادة

ولكنّه هذه المرة يظهر بعد تجربتين معارضتين، لم يُكتب لهما النجاح: سوريون قوميون موحدون (قسم)، وحركة 8 تموز. ولكنّ أعضاء التنظيم الجديد «متفائلون» لأنّ «العمل مُنظم وهناك خطة عمل وميثاق يُحدد العلاقة بين القوميين».

في تشرين الثاني، عقدت «حركة النهضة، اجتماعاً لهيئتها العامة في شتورة، ثم عُقد اجتماعٌ آخر في الشهر عينه، في طرابلس، لانتخاب القيادة المؤقتة. تألفت هذه الأخيرة من يوسف زيدان (الرئيس)، وربيع زين الدين (نائب الرئيس)، نبيلة غصن (ناموس)، وعارف فياض كرئيس للجنة التحضيرية لـ«المؤتمر القومي العام»، والذي سيُنظم في مهلة سنة من انعقاد الهيئة العامة. الجمهور الذي تتوجه له «حركة النهضة»، هو في الأساس أعضاء الحزب القومي، والمعارضون للقيادة. الرأية التي يرفعونها (وظهر ذلك خلال تظاهرة يوم الأحد) هي علم الحزب القومي. «دستورهم» هو مبادئ الزعيم أنطون سعاده. لذلك لا يُمكن التعامل مع «النهضة» إلا بوصفها تنظيماً مُنشقاً عن قيادة الروشة، يبحث عن مكان له في الساحة السياسية. يرفض أعضاء الحركة الجديدة وصفهم بحالة انشقاق. «نسعى لنكون حزباً يبعث النهضة. منذ سنة ونصف نعمل، نظمنا أنفسنا أخيراً لناخذ مشروعية. وسيكون لدينا مؤتمر ندعو إليه كلّ القوميين ليكونوا مصدر السلطات، على العكس من المؤتمرات المُعلبة». إن لم يكن هذا انشقاقاً، ماذا يُسمّى إذاً؟ «المُنشق هو الذي ابتعد عن غاية الحزب وعقيدته. هم (القيادة الحالية) انشقوا منذ زمان».

تحتل المؤسسات داخل «القومي» أهمية استثنائية، مقارنةً بالأحزاب الأخرى. معظم القوميين يعتبرون أنّ العمل الحزبي الفعلي، من ضمنه المعارضة، يتمّ في ظلّها. فلماذا لم يُمارس أعضاء «حركة النهضة» معارضتهم من داخل الحزب؟ «الحزب هو الشخصية المعنوية التي هي مرجعنا، ولكن نحن نُميز بينه وبين التنظيم القائم (برئاسة حنا الناشف). أما المؤسسات فحين تصبح خارجة عن الأصول، تفقد هويتها». يُخبرون أنّهم حاولوا إجراء حوار مع رئيس الحزب الناشف، «طرح علينا أن نُشارك في مجلس العُمد، ولكن اشترطنا إجراء إصلاحات أولاً، في حين أنّ رأي الناشف كان أن نُشارك في التنظيم، وبعدها نتكلم بالإصلاحات». يُصرّ أعضاء في «النهضة» خلال الحديث معهم على عدم الغوص في الخلافات الداخلية، «سنخسر الأمة والمجتمع، ولا زلنا نبحث بالداخل ماذا يحصل. انكفأ الحزب نتيجة الدور الذي يلعبه. لا مُشكلة لدينا في أن تكون حليف أي فريق، شرط أن تُمارس دورك صحّ». المشكلة الرئيسية إذاً هي عدم قيام «القومي» بدوره الحقيقي، «والتماهي مع بقية الأحزاب، إلى حدّ التبعية»، قبل أن يستدرك أعضاء في «النهضة» سريعاً، موضحين أنهم يلتقون «في القضايا الاستراتيجية مع المقاومة، أما في الملف الاجتماعي وإدارة البلد، فلا ضير من التمايز». ما صحة ما يُقال عن اجتماعكم بممثلين عن حزب الله والتيار الوطني الحرّ طالبين دعمهم المعنوي والمادي للانطلاق، ونُصحتم بالحفاظ على وحدة الحزب القومي؟ «أبداً، لم نتواصل مع أي حزب، ولكن، بحكم علاقاتنا الطبيعية، وخلال إحدى المناسبات، استفهم أشخاص من حزب الله عن حركتنا. الجميع مُتابع ويعرف الوضع».

تقرير

«القومي» يغيب عن الشارع: اسألوا «الشيوعي»!

لا إيشارك الحزب السوري القومي الاجتماعي في التحركات الشعبية التي تُنظمها الأحزاب المعارضة للنظام ومجموعات «مدنية»، لأسباب عديدة. أبرزها سوء التنسيق مع الحزب الشيوعي. واعتبار «القومي» أنّ قيادة الوتوات لم تدعه إلى المشاركة. ولم تعرض عليه دراستها الاقتصادية

ليا القزي

منذ أن أطلقت الأحزاب المُعارضة للنظام اللبناني الحالي (الحزب الشيوعي اللبناني، التنظيم الشعبي الناصري، الحزب الديمقراطي اللبناني...) مع عددٍ من المجموعات «المدنية» (بيروت مدينتي، المرصد الشعبي لمحاربة الفساد، حراك المتن الأعلى، تيار المجتمع المدني...)، تحركاتها الحزبي حول الأمور المطلبية إلى «أي نتيجة جدّية»، علماً بأنّ الحزب القومي قرّر أن يُصبح له موطئ قدم في «ملف مكافحة الفساد»، ويتحدّث المسؤولون عن «الإعداد لورقة تفصيلية للواقع الاقتصادي - المالي، قائمة على اعتبار أنّ أساس الفساد هو المصارف». لم تُقرّ الورقة بعد، ويُبحث في إمكانية أن تكون مواكبة للتحرّك الشعبي.

وهو الأمر الذي لم يسبق له أن حصل، لما بين الاثنين من جبال من الاختلافات، على العكس من العلاقة بين «الشيوعي» و«القومي». فرغم التاريخ المختلف بينهما، بين الحزبين الشيوعي والقومي، والخلفيات العقائدية المتباعدة، وفشل محاولات تحالفهما سابقاً، ولكن يبقى أنّ بين الفريقين قواسم «استراتيجية» عديدة، كان من المفترض أن تُسهّل عملية إيجاد أرضية مشتركة بينهما، إن أرادا ذلك.

أسباب الانكفاء التي يجري التداول بها بين مسؤولين قوميين عديدة، أبرزها أنّ قيادة الوتوات لم تتواصل مع «القومي» وتُنسّق معه خطوات الحراك الشعبي الأخير. كما يُتهّم «الشيوعي» بأنه «يُفضّل أن يعمل وحيداً ولا يتعاون مع أحد»، خاصة مع طرف كالحزب القومي «الذي لديه قدرة أكبر على الحشد، وحضوره السياسي أفعل، وقد ظهر ذلك خلال الانتخابات النيابية في أيار»، من دون إغفال سبب داخلي أساسي، وهو «حالة التخبّط التي تمرّ بها قيادتنا، نتيجة الخلافات الداخلية المُستمرة منذ فترة». أدّى ذلك إلى أن تكون الأولويات القومية في مكان آخر، وأن لا يصل النقاش الحزبي حول الأمور المطلبية إلى «أي نتيجة جدّية»، علماً بأنّ الحزب القومي قرّر أن يُصبح له موطئ قدم في «ملف مكافحة الفساد»، ويتحدّث المسؤولون عن «الإعداد لورقة تفصيلية للواقع الاقتصادي - المالي، قائمة على اعتبار أنّ أساس الفساد هو المصارف». لم تُقرّ الورقة بعد، ويُبحث في إمكانية أن تكون مواكبة للتحرّك الشعبي.

يبدأ عميد العمل والشؤون الاجتماعية في «القومي» بطرس سعاده حديثه بالتوضيح أنه «إذا كنا لا نُشارك في التظاهرات الشعبية، فذلك لا يعني أننا خارج الحراك المطلبي. فنحن جزء أساسي من الاتحاد العمالي العام، الجامع لكلّ التحركات، ونُشارك في أنشطته، على العكس من الشيوعي الذي انسحب من الاتحاد». يغفل سعاده وجود ملاحظات عديدة على طريقة العمل داخل «الاتحاد»، أبرزها أنه صيغة مُصغّرة عن أحزاب السلطة، وراع لمصالحها. يرفض سعاده ذلك، «فأهدافنا داخل الاتحاد العمالي تختلف عن غايات السياسيين. لدينا مطالبنا، ومن يدعمنا فيها نكون قريبين منه»، مُتّهماً «المُنخرطين اليساريين بتهديم المؤسسات من خلال أسلوب النقد المطلق». أما بالنسبة إلى الحزب الشيوعي، فإطلاقه دعوة عامّة إلى المشاركة معه، «ليس أمراً كافياً. فالأحزاب لا يدعو بعضها بعضاً بهذه الطريقة. الدعوة العامة توجّه للناس».

يؤخذ على قيادة الوتوات أنّها تُفضّل «التحرّك وحدها». ويُذكّر سعاده بأنه في العام الماضي «طُرح موضوع العلاقة بيننا وبين الشيوعي. مثّلنا نائب رئيس الحزب وائل حسنية، وعن الشيوعي مسؤول العلاقات السياسية حسن خليل. لم نلقَ تجاوباً من قبل الشيوعيين». ما السبب؟ يعتقد عميد العمل والشؤون الاجتماعية أنّ «الشيوعي يُحجم عن مدّ اليد لنا، علماً بأننا أكثر حزبين يجب أن يلتقيا، لما يجمعنا من نقاط، ولا سيّما ما يتعلّق بالمقاومة وإلغاء الطائفية».

درجت العادة على أن يراقب «القومي» التحركات الشعبية «بعين مفتوحة»، احتياطاً من أن تكون واجهة لأهداف أخرى. هذه المرّة أيضاً، لا يبدو أنّ الحزب القومي يُعطي ثقته للتحركات الشعبية، لكن لأسباب أخرى. يعتقد بطرس سعاده أنّ «التحركات الجزئية لا تؤدّي إلى أي نتيجة. أي تحرّك مطلبي يجب أن تكون له أهداف استراتيجية، ولم نُلاحظ ذلك في التحرّك». ما يقوله سعاده غير دقيق، وفيه «إجحاف» بحقّ الحزب الشيوعي، لأنّ الأخير قدّم في كانون الأول الماضي دراسة اقتصادية عملية، تُشكل خطّة عمل، وتُحدّد الإجراءات الواجب تطبيقها، منعاً لتحميل الفئات الأكثر تهميشاً تبعات الانهيار. يردّ سعاده بأنّه لم يطّلع على الدراسة، مُقارناً بين الحزب الشيوعي والحزب التقدمي الاشتراكي «الذي وضع ورقة، ودار بها على القوى السياسية لشرحها». هو يعتبر أنّ ما يُرفع خلال التظاهرات لا يعدو أكثر من كونه «شعارات وأفكاراً عامة، في حين أنّ عمل الأحزاب هو في وضع أهداف استراتيجية. لا تجدي التحركات نفعاً إذا لم تكن أهدافها مُحدّدة، كالسترات الصفراء في فرنسا، التي اتت كردّ فعل على إجراء مُحدّد».

يأتي الردّ من الشيوعيين بالتأكيد بدايةً على «اعتبارنا أنّ الموقع الطبيعي للقومي هو أن يكون إلى جانب قضايا الناس»، يقول مسؤول العلاقات السياسية حسن خليل. ويوضح أنّه خلال التحركات الأخيرة، «وحين رأينا أنّ الأمور متجهة نحو الانهيار، بادرنا إلى إطلاق الدعوة إلى التظاهر عبر مؤتمر صحافي، داعين كلّ القوى السياسية الوطنية والنقابية والأهلية والمدنية إلى أن نُشارك كلّنا معاً. فالساحة ليست حكراً على أحد». ولكن، أنتم وجّهتم الدعوة مباشرةً إلى التنظيم الشعبي الناصري؟ يردّ خليل بالقول إنّه مع النائب أسامة سعد «يوجد اتفاق سياسي، ونُسّق في كل خطواتنا. دعوناه بحكم هذه العلاقة»، نافياً أن يكون للاختلافات العقائدية والتاريخية مع «القومي» أي تأثير حول العلاقة الثنائية، «هذا الأمر غير مطروح أبداً. فنحن حريصون على وجود كل القوى التي ترغب في أن نتشارك معها تلك المواجهة. والرفاق في القومي هم حزب مقاوم وعقائدي وغير طائفي. نتقاسم معهم الكثير، وفي بعض المناطق تلتقي قيادتانا المناطقية، وعليهم هم أن يحددوا موقعهم في تلك المواجهة».

يعتبر «القومي» أنّ الحزب الشيوعي «نجح عن مدّ اليد إلينا» (هيثم الموسوي)